

مرسوم اتحادي رقم (36) لسنة 2023

بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 11 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:
بتاريخ: 7 / شعبان / 1444 هـ
الموافق: 27 / فبراير / 2023 م

اتفاقية
بشأن
المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
جمهورية صربيا

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا (ويُشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين")،
استرشاداً بعلاقات الصداقة بين البلدين واعترافاً بالحاجة إلى تيسير أقصى درجة من المساعدة
القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.
وفقاً للقوانين النافذة للطرفين،
اتفقا على الآتي: -

المادة 1

نطاق المساعدة

1. يمنح الطرفان وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وتشريعيهما الوطنيين بعضهما البعض أوسع مدى ممكن من المساعدة في المسائل الجنائية.
2. لغرض هذه الاتفاقية، يقصد بالمسائل الجنائية التحقيقات، المقاضاة أو الإجراءات المتعلقة بأي جريمة تقع وقت طلب المساعدة ضمن اختصاص السلطات المختصة للطرف الطالب.
3. يجوز منح المساعدة فيما يتعلق بجرائم ضد قانون متعلق بالضرائب، الرسوم الجمركية، مراقبة التبادل الأجنبي أو مسائل إيرادات أخرى.
4. تشمل المساعدة على: -
 - 1) تسليم أو تبليغ المستندات، الاعلانات والمواد
 - 2) تحديد موقع وتحديد هوية الأشخاص والمواد
 - 3) الحصول على الأدلة والبيانات واستجواب الأشخاص
 - 4) التسليم المؤقت للأشخاص الموقوفين
 - 5) التفتيش والضبط والمصادرة
 - 6) معاينة موقع الجريمة
 - 7) تقديم المعلومات والمستندات والسجلات و مواد الأدلة واجراء الترتيبات للأشخاص الموقوفين او غيرهم لتقديم أدلة أو مساعدة في التحقيقات الجنائية والمقاضاة أو الإجراءات لدى الطرف الطالب
 - 8) تعقب وتقييد وتجريد ومصادرة واعادة عائدات و / أو ادوات الجريمة
 - 9) مساعدة اخرى يعتبرها الطرف الطالب ضرورية ومتوافقة مع هذه الاتفاقية وكذلك قانون الطرف المطلوب إليه.
5. تطبق هذه الاتفاقية فقط على تقديم المساعدة المتبادلة بين الطرفين. لا تنشئ أحكام هذه الاتفاقية أي حق من طرف أي شخص عادي للحصول على أو قمع أو استبعاد أي دليل أو إعاقة تنفيذ أي طلب للمساعدة.

المادة 2

تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين النافذة والممارسات القضائية في بلديهما المعنيين المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 3

السلطة المركزية

1. السلطات المركزية هي
(1) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل
(2) بالنسبة لجمهورية صربيا السلطة المركزية هي وزارة العدل
2. في حال تغيير أي طرف لسلطته المركزية عليه إخطار الطرف الآخر خطياً بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 4

أسباب رفض المساعدة

1. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض المساعدة إذا:
 - (1) كان من شأن تنفيذ الطلب الاضرار بسيادته، امنه، نظامه العام أو أي مصالح ضرورية أخرى له.
 - (2) تعلق الطلب بجريمة محل تحقيق أو مقاضاة لدى الطرف المطلوب إليه.
 - (3) تعلق الطلب بشخص إذا تم اتخاذ إجراءات ضده لدى الطرف المطلوب إليه عن الجريمة التي طلبت بشأنها المساعدة سيكون من حقه الافراج عنه على أساس خطر مزدوج.
 - (4) كانت الجريمة التي يتم طلب المساعدة القانونية بشأنها تتعلق فقط بانتهاك الواجبات العسكرية، والتي لا تعتبر أيضاً جريمة بموجب القانون الجنائي العادي.
 - (5) لم يقدم الطلب بالاتساق مع أحكام هذه الاتفاقية.
 - (6) لم تكن الجريمة المتعلقة بالطلب جريمة جنائية وفقاً لقانون الطرف المطلوب إليه.
2. قبل رفض المساعدة وفقاً لهذه المادة تتشاور السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب للنظر في إمكانية تقديم المساعدة وفقاً لشروط تعتبرها ضرورية. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة وفقاً لتلك الشروط فعليه التقيد بها.
3. إذا رفضت السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه المساعدة فعليه إبلاغ السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بأسباب الرفض.

المادة 5

شكل ومحتويات الطلبات

1. يجب تقديم طلبات المساعدة رسمياً خطياً. في الحالات العاجلة، يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه قبول الطلب عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني، وفي هذه الحالة يجب أن يؤكد في خلال عشرين (20) يوماً بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تشمل طلبات المساعدة على:-
 - (1) اسم السلطة المختصة مقدمة الطلب
 - (2) الغرض من الطلب وطبيعة المساعدة المطلوبة

- 3) بيان موجز لوقائع الجريمة الجنائية وتسميتها القانونية بما في ذلك العقوبة القصوى للجريمة المتعلقة بالطلب والحالة الراهنة للدعوى
 - 4) بيان الأدلة والمعلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة
 - 5) أسباب وتفاصيل أي إجراء خاص أو متطلب يرغب الطرف الطالب في تطبيقه إذا لم يكن متعارضاً مع القانون الوطني للطرف المطلوب إليه
 - 6) تحديد أي مدة زمنية يراد تقييد الطلب بها
 - 7) أي متطلبات خاصة بالسرية وأسبابها
 - 8) أي معلومات أخرى أو تعهد قد يكون مطلوباً بموجب القانون الوطني للطرف المطلوب إليه أو قد يكون ضرورياً بطريقة أخرى للتنفيذ المناسب للطلب.
3. يجوز أن تتضمن طلبات المساعدة أيضاً - إلى المدى الضروري - على المعلومات الآتية:
- 1) هوية وجنسية وموقع الشخص أو الأشخاص موضوع التحقيق أو الإجراءات الجنائية
 - 2) هوية وموقع أي شخص مطلوب الحصول على الأدلة منه
 - 3) هوية وموقع شخص مراد تبليغه وعلاقة ذلك الشخص بالإجراءات الجنائية والطريقة المراد تبليغ الإجراء بها
 - 4) معلومات حول هوية الشخص الذي سيتم تحديد موقعه
 - 5) معلومات عن هوية ووصف موقع الشخص المراد تفتيشه والأشياء المراد ضبطها
 - 6) بيان بالطريقة المراد أخذ أي شهادة أو إفادة وتدوينها
 - 7) قائمة بالأسئلة التي ستطرح على الشاهد أو الشخص المطلوب استجوابه
 - 8) بيان بالمستندات، السجلات أو مواد أدلة تقدم بالإضافة إلى وضع وحالة الشخص الذي سيطلب منه تقديمها، إلى المدى الذي لم ينص فيه على غير ذلك، الشكل الذي يجب أن تقدم به وتوثق
 - 9) بيان بما إذا كانت الأدلة أو الإفادة المأخوذة على اليمين أو مشفوعة بتأكيد قاطع مطلوبة
 - 10) وصف الممتلكات وجميع الفوائد أو المواد الملموسة أو غير الملموسة أو المنقولة أو غير المنقولة التي تتعلق بها الطلب بما في ذلك موقعها
 - 11) أي أمر محكمة يتعلق بالمساعدة المطلوبة وبيان يتعلق بنهائية ذلك الأمر.
4. يجب أن تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة موقعة ومختومة رسمياً بواسطة السلطات المختصة.

المادة 6 اللغة

يجب أن تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة المقدمة بواسطة الطرفين وفقاً لهذه الاتفاقية مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو باللغة الإنجليزية.

المادة 7 تنفيذ الطلبات

1. تنفذ طلبات المساعدة -من غير إبطاء - وعلى النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب ما لم يكن ذلك متعارضاً مع قانون الطرف المطلوب إليه.

2. على الطرف المطلوب إليه إبلاغ الطرف الطالب -من غير إبطاء - بظروف عندما تصبح معروفة لدى الطرف المطلوب إليه والتي من المحتمل أن تتسبب في تأخير جدي في تنفيذ الطلب.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان من شأن تنفيذه الفوري التداخل مع مسائل جنائية جارية لدى الطرف المطلوب إليه.
4. يجوز كذلك للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم المستندات المتعلقة بمسائل جنائية إذا كانت تلك المستندات مطلوبة لإجراءات مدنية في ذلك الطرف. في هذه الحالة، يجب على الطرف المطلوب إليه - بناء على طلب - تقديم نسخ مصدقة عن المستندات.
5. قبل تأجيل تنفيذ الطلب، يجب على الطرف المطلوب إليه النظر في إمكانية منح المساعدة وفقا لشروط معينة.
6. إذا قام الطرف المطلوب إليه بتأجيل المساعدة، فيجب عليه إبلاغ الطرف الطالب بأسباب التأجيل - من غير إبطاء -.

المادة 8

السرية وحماية البيانات وقيود الاستخدام

1. يجب على الطرف الطالب حماية وعدم استخدام أو الكشف عن أي معلومات، بيانات شخصية أو أدلة تم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية في أي تحقيق، مقاضاة أو إجراءات غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة مسبقة من السلطة المركزية للطرف المطلوب إليه.
2. يجب على الطرف المطلوب إليه بناءً على طلب الحفاظ على سرية أي معلومات قد تشير إلى أنه تم تقديم طلب أو الرد عليه. إذا لم يمكن تنفيذ الطلب دون انتهاك السرية، يجب على الطرف المطلوب إليه إبلاغ الطرف الطالب بذلك والذي سيقدر بعد ذلك إلى أي مدى يرغب في تنفيذ الطلب.
3. المعلومات أو الأدلة التي أصبحت متاحة للعامة في الطرف الطالب على نحو متسق مع البندين 1 أو 2 من هذه المادة يجوز استخدامها بعد ذلك لأي غرض.

المادة 9

أخذ الشهادة وتقديم الأدلة في أراضي الطرف المطلوب إليه

1. يجب على شخص موجود في أراضي الطرف المطلوب إليه مطلوب منه ادلة وفقا لهذه الاتفاقية الحضور لغرض الإدلاء بشهادة أو تقديم مستندات، سجلات أو مواد أدلة وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه.
2. إذا أكد الشخص المشار إليه في البند 1 من هذه المادة ادعاء بالحصانة أو عدم الأهلية بموجب القانون الوطني للطرف الطالب، يجب على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب فيما يتعلق بذلك الادعاء للتقرير فيه قبل أخذ الشهادة أو الأدلة. يجب على السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بناء على طلب تقديم شهادة إلى السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه بشأن وجود ذلك الحق.
3. حيثما لا يتعارض ذلك مع قانونه الوطني، وعند الاقتضاء، وفقا لتقدير السلطة القضائية المختصة يجوز للطرف المطلوب إليه:
 - (1) السماح بحضور الأشخاص المحددين في الطلب خلال تنفيذه
 - (2) السماح لهؤلاء الأشخاص بطرح أسئلة على الشاهد الذي يدلي بشهادته أو يقدم دليل.

4. الأدلة المقدمة في الدولة الطالبة أو التي كانت موضوع شهادة مأخوذة بموجب هذه المادة بناء على طلب من الطرف الطالب يجب المصادقة عليها وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب اليه.

المادة 10

الشهادة في الطرف الطالب

1. قد يسعى طلب بموجب هذه الاتفاقية إلى تسهيل حضور شخص إلى أراضي الدولة الطالبة لغرض الإدلاء بشهادة أمام محكمة أو التعرف عليه في أو من خلال حضوره للمساعدة في أي إجراءات.
2. على السلطة المختصة للطرف المطلوب اليه:
 - (1) سؤال الشخص الذي يرغب في حضوره الطوعي في أراضي الطرف الطالب عما إذا كان يوافق على الحضور،
 - (2) إبلاغ -من غير إبطاء - السلطة المختصة للطرف الطالب برده.
3. على الطرف الطالب دفع المخصصات والنفقات المتعلقة بالمساعدة المقدمة بموجب هذه المادة.
4. لا يجوز للطرف الطالب أن يخضع الشخص الذي يحضر إلى أراضيها وفقا لأحكام هذه المادة لإجراءات تبليغ، مقاضاة، توقيف أو تقييد حريته الشخصية لأسباب تتعلق بأي أفعال أو إدانات سبقت مغادرته الطرف المطلوب إليه ولا يجوز مقاضاة الشخص، توقيفه أو معاقبته بسبب شهادته غير شهادة الزور.
5. ترفع الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة خمسة عشر (15) يوما بعد أن أخطر رسميا الشخص الذي حضر من قبل السلطة ذات الصلة بأن وجوده لم يعد مطلوباً أو إذا غادر الشخص أراضي الطرف الطالب وعاد إليها طواعية. يجوز تمديد مدة الحصانة لمراعاة الظروف الخارجة عن إرادة الشخص الذي حضر والتي لا تشمل ارتكاب جريمة جنائية.

المادة 11

تقديم المستندات والسجلات

1. على الطرف المطلوب إليه تقديم نسخ عن مستندات وسجلات بقدر ما تكون متاحة للعامة.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه تزويد الطرف الطالب بنسخ عن أي مستند أو محضر آخر غير مصنف غير منصوص عليه في البند 1 من هذه المادة.

المادة 12

التسليم المؤقت للشخص الموقوف

1. يجوز تسليم مؤقتا الشخص الموقوف لدى الطرف المطلوب اليه موقوفا الي الطرف الطالب لغرض المساعدة في تقديم أدلة بموجب هذه الاتفاقية، إذا وافق الشخص المطلوب ووافقت السلطات المركزية للطرفين.
2. يجوز رفض التسليم المؤقت عندما يكون حضور الشخص الموقوف ضروريا في محاكمة جنائية جارية في أراضي الطرف المطلوب اليه، عندما قد ينطوي التسليم على جواز إطالة مدة التوقيف أو عندما يكون لأي سبب آخر تعتبر السلطة المركزية للطرف المطلوب اليه التسليم غير مناسب.
3. يجب على سلطات الطرف الطالب أن تبقى الشخص الذي تم تسليمه موقوفا طوال مدة بقاء الشخص في أراضيها. تحسب مدة التوقيف في الطرف الطالب من مدة التوقيف أو قضاء العقوبة. إذا أبلغت سلطات الطرف المطلوب اليه أنه لم يعد هناك حاجة لبقاء الشخص موقوفا، فيجب

إطلاق سراح هذا الشخص من - غير إبطاء - وتطبيق القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة 10 البندين 4 و5 من هذه الاتفاقية.

4. يتعين على سلطات الطرف الطالب إعادة الشخص الذي تم تسليمه خلال الوقت الذي حدده الطرف المطلوب إليه، وعلى أي حال، بمجرد أن يصبح وجود هذا الشخص في أراضي الطرف الطالب غير ضروري بعد ذلك.

المادة 13

النقل بالعبور للأشخاص الموقوفين

1. إذا كان يتعين على طرف ثالث تسليم شخص إلى أحد الطرفين، عبر أراضي الطرف الآخر، فيجوز للطرف الآخر وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، الموافقة على نقل الشخص بالعبور إذا لم يكن ذلك الشخص من مواطني ذلك الطرف.
2. يجب أن يتمتع الطرف المطلوب إليه وفقاً لقوانينه الوطنية بالسلطة والالتزام بالإبقاء على الشخص موقفاً خلال النقل بالعبور.

المادة 14

تحديد موقع أو هوية أشخاص أو مواد

إذا كان الطرف الطالب يسعى إلى تحديد موقع أو هوية الأشخاص أو المواد الموجودة في أراضي الطرف المطلوب إليه، فيجب على الطرف المطلوب إليه بذل قصارى جهده للتحقق من الموقع أو الهوية مراعاة لقوانينه الوطنية.

المادة 15

تبليغ المستندات

1. يجب على الطرف المطلوب إليه بذل قصارى جهده لتنفيذ تبليغ أي مستند يتعلق أو يشكل جزءاً من أي طلب للمساعدة تم تقديمه على نحو صحيح وفقاً لهذه الاتفاقية من قبل الطرف الطالب، بما في ذلك أي تكليف بالحضور أو إجراء آخر يستلزم مثل أي شخص أمام أي سلطة أو محكمة في أراضي الطرف الطالب. وفقاً للمادة 6، تكون تلك المستندات مصحوبة بترجمة إلى لغة الطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية.
2. يجب على السلطة المركزية للطرف الطالب إرسال أي طلب لتبليغ مستند يتطلب مثل شخص أمام سلطة أو محكمة في الطرف الطالب خلال تسعون يوماً (90) قبل الموعد المقرر للمثل.
3. يجب على الطرف المطلوب إليه:

(1) إعادة اثبات التبليغ على النحو المحدد في الطلب.

(2) إخطار الطرف الطالب عندما يتعذر تنفيذ التبليغ بالطريقة المحددة في الطلب، مثل هذه المعلومات أو الأدلة فيما يتعلق بالتسليم الشخصي أو عجز التسليم.

4. يجوز للطرفين تبليغ مواطنيهما بالتكليف بالحضور والمستندات واخذ افادة منهم من خلال مكاتبهم الدبلوماسية أو القنصلية.

المادة 16

التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب إليه، الى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني، تنفيذ الطلبات المقدمة فيما يتعلق بمسألة جنائية في الطرف الطالب للتفتيش والضبط.
2. على السلطة المختصة في الطرف المطلوب إليه التي قامت بتنفيذ طلب التفتيش والضبط تقديم المعلومات بالشكل الذي يجوز أن يطلب بواسطة الطرف الطالب.
3. على الطرف الطالب مراعاة أي شروط مطلوبة بواسطة الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بأي مادة مضبوطة سلمت إلى الطرف الطالب.
4. على الطرف الطالب تقديم نسخة مصدقة من القرار الذي يعتبر أساس الطلب لإرفاقه مع طلب التفتيش عن شخص أو مكان، أو للضبط، أو للضبط المؤقت على شيء.

المادة 17

إعادة المواد

على الطرف الطالب إعادة أي مادة، بما في ذلك مستندات وسجلات مقدمة إليه تنفيذًا لطلب بموجب هذه الاتفاقية إذا طلب الطرف المطلوب إليه ذلك.

المادة 18

المساعدة في إجراءات التجريد

1. إذا علم أحد الطرفين بعائدات أو أدوات جرائم موجودة في الطرف الآخر وقد تكون قابلة للتجريد أو خاضعة للضبط بموجب القوانين الوطنية لذلك الطرف، يجوز له إبلاغ الطرف الآخر بذلك. إذا كان لذلك الطرف الآخر اختصاص في هذا الشأن، فيجوز له تقديم هذه المعلومات إلى سلطاته لاتخاذ أي قرار في هذا الشأن، ويجب على هذه السلطات إصدار قرارها وفقا لقوانينها الوطنية وإبلاغ الطرف الآخر بالإجراء المتخذ.
2. على كل طرف مساعدة الآخر الى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية المعنية في الإجراءات المتعلقة بالتجريد من عائدات وأدوات الجرائم وردها إلى ضحايا الجريمة وتعويضهم.
3. على الطرف الذي له الوصاية على عائدات أو أدوات الجرائم التصرف فيها وفقا لقوانينه الوطنية. يجوز لأي طرف نقل كل أو جزء من تلك الموجودات أو عائدات بيعها، الى الطرف الآخر إلى المدى الذي تسمح به القوانين الوطنية للطرف الناقل وبناء على شروط يراها مناسبة.

المادة 19

اقتسام الموجودات المصادرة أو ما يُعادلها من أموال

1. في أي حالة يكون فيها طرف حائز على الموجودات المصادرة. وإذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن التعاون قد تم تقديمه من الطرف الطالب، يجوز للطرف المطلوب إليه وفقا لتقديره وبموجب القانون الوطني اقتسام تلك الموجودات أو أموالها المعادلة مع الطرف الطالب.

2. يجب تقديم طلب لاقتسام الموجودات خلال سنة واحدة من تاريخ إدخال الأمر النهائي للمصادرة، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك في حالات استثنائية.

المادة 20

المؤتمرات المتلفزة

لغرض هذه الاتفاقية يجوز أن يتفق الطرفان على استخدام الفيديو المباشر أو جميع روابط البث التلفزيوني المباشر أو غيرها من وسائل الاتصال المناسبة وفقاً لقوانين وإجراءات كلا الطرفين إذا كان ذلك مناسباً وفي مصلحة العدالة.

المادة 21

النفقات

1. يتحمل الطرف المطلوب إليه تكلفة الوفاء بطلب المساعدة، باستثناء أن الطرف الطالب يتحمل:
 - (1) نفقات السفر والإقامة وأي مخصصات أخرى للشخص الذي يقدم مساعدة وفقاً لطلب بموجب المادة 10 أو 12 من هذه الاتفاقية،
 - (2) أتعاب ونفقات الخبراء وترجمة المستندات.
2. إذ ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يجب على الطرفين التشاور لتقرير الشروط والأحكام التي يمكن بموجبها تقديم المساعدة.

المادة 22

تسوية المنازعات

يتم حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق.

المادة 23

التوافق مع الإتفاقيات الأخرى

لا تعفي المساعدة والإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أي من الطرفين من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى.

المادة 24
التصديق والنفاذ والتعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق.
2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) بعد آخر إخطار عبر القنوات الدبلوماسية والذي من خلاله يقوم الطرفان بإخطار بعضهم البعض بشأن إجراءات التصديق المنفذة وفقاً لتشريعاتهما.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية من خلال الموافقة الخطية المتبادلة للطرفين، وفقاً لذات متطلبات التصديق على هذه الاتفاقية.
4. أبرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محددة. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بناءً على إخطار خطي للطرف الآخر. يسري الإنهاء بعد الستة (6) أشهر التالية للإخطار. ومع ذلك فإن أي طلب تم استلامه قبل تاريخ استلام إخطار الإنهاء يظل محكوماً بهذه الاتفاقية حتى تنفيذ الطلب.

إشهاداً بذلك فإن الموقعين أدناه، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين متطابقتين في أبوظبي هذا اليوم 11 من شهر سبتمبر سنة 2022 باللغات العربية والصربية والإنجليزية، جميع النصوص متساوية في الحجية. في حال وجود أي اختلاف في التفسير، يسري النص الإنجليزي.

ع / جمهورية صربيا

ع / الإمارات العربية المتحدة

**TREATY
ON
MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE REPUBLIC OF SERBIA**

THE UNITED ARAB EMIRATES and THE REPUBLIC OF SERBIA
(hereinafter referred to as: the „Parties”),

GUIDED by the friendly relations between the two countries, and
recognizing the need to facilitate the widest measure of mutual legal assistance in
criminal matters,

PURSUANT to the prevailing laws of the Parties.

HAVE AGREED as follows:

**ARTICLE 1
SCOPE OF ASSISTANCE**

1. The Parties shall, in accordance with the provisions of this Treaty and their
national legislation, grant each other the widest possible assistance in criminal matters.

2. For the purpose of this Treaty, criminal matters mean investigations,
prosecutions or proceedings in relation to any offence which at the time of the request
for assistance, falls within the jurisdiction of the competent authorities of the Requesting
Party.

3. Assistance may be granted in connection with offences against a law
related to taxation, customs duties, foreign exchange control or other revenue matters.

4. Assistance shall include:

- 1) delivery or serving of documents, summons and items;
- 2) locating and identifying of persons and items;
- 3) taking evidence, statements and interrogation of persons;
- 4) temporary surrender of persons deprived of liberty;
- 5) search, seizure and confiscation;
- 6) examining of crime spot;

7) providing information, documents, records and items of evidence and
making arrangements for persons in custody or others, to give evidence or assist in
criminal investigations, prosecutions, or proceedings in the Requesting Party;

8) tracing, restraining, forfeiting, confiscating and returning the proceeds
and/or instrumentalities of crimes; and

9) other assistance deemed necessary by the Requesting Party and consistent
with this Treaty as well as the law of the Requested Party.

5. This Treaty applies solely to the provision of mutual assistance between
the Parties. The provisions of this Treaty shall not create any right on the part of any
private person to obtain, suppress or exclude any evidence or to impede the execution of
any request of assistance.

ARTICLE 2
EXCHANGE OF INFORMATION

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Treaty.

ARTICLE 3
CENTRAL AUTHORITY

1. Central Authorities are:
 - 1) For the United Arab Emirates is the Ministry of Justice
 - 2) For the Republic of Serbia is the Ministry of Justice.
2. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

ARTICLE 4
GROUND FOR REFUSAL OF ASSISTANCE

1. The Requested Party may refuse assistance if:
 - 1) the execution of the request would impair the sovereignty, security, public order or other essential interests of the Requested Party;
 - 2) the request relates to an offence that is the subject of investigation or prosecution in the Requested Party;
 - 3) the request relates to a person who, if proceeded against in the Requested Party for the offence for which assistance is requested, would be entitled to be discharged on the ground of double jeopardy;
 - 4) if the offence for which legal assistance is requested is related only to violation of military duties, which is not also an offence under ordinary criminal law;
 - 5) the request is not made in conformity with the provisions of this Treaty;
 - 6) if the offence stated in the request is not a criminal offence per the law of the Requested Party.
2. Before refusing assistance pursuant to this Article, the Central Authority of the Requested Party shall consult with the Central Authority of the Requesting Party to consider whether assistance can be given subject to such conditions as it deems necessary. If the Requesting Party accepts assistance subject to these conditions, it shall comply with the conditions.
3. If the Central Authority of the Requested Party refuses assistance, it shall inform the Central Authority of the Requesting Party of the reasons for refusal.

ARTICLE 5
FORM AND CONTENTS OF REQUESTS

1. Requests for assistance shall be formally made in writing. In urgent circumstances, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by fax or e-mail, in this case it shall be confirmed within twenty (20) days by a formal request through diplomatic channels.
2. Requests for assistance shall include:
 - 1) the name of the competent authority which has made the request;

- 2) the purpose of the request and the nature of the assistance sought;
- 3) brief description of criminal offence facts, its legal name including the maximum penalty for the offence to which the request relates and current status of the case;
- 4) a description of the evidence, information or other assistance sought;
- 5) the reasons for and details of any special procedure or requirement that the Requesting Party require to be applied, if it is not contrary to the national law of the Requested Party;
- 6) specification of any time limit within which compliance with the request is desired;
- 7) any special requirements for confidentiality and the reasons for it; and
- 8) such other information or undertaking as may be required under the national law of the Requested Party or which is otherwise necessary for the proper execution of the request.

3. Requests for assistance may also, to the extent necessary, contain the following information:

- 1) the identity, nationality and location of the person or persons who are the subject of the investigation or criminal proceedings;
- 2) the identity and location of any person from whom evidence is sought;
- 3) the identity and location of a person to be served, that person's relationship to the criminal proceedings, and the manner in which service is to be made;
- 4) information on the identity of a person to be located;
- 5) information on the identity and description of the location of the person to be searched and items to be seized;
- 6) a description of the manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded;
- 7) a list of questions to be asked of a witness or a person whose interrogation is requested;
- 8) a description of the documents, records or items of evidence to be produced as well as a position and status of a person to be asked to produce them and, to the extent not otherwise provided for, the form in which they should be produced and authenticated;
- 9) a statement as to whether sworn or affirmed evidence or statements are required;
- 10) a description of the property and all other tangible or non-tangible, movable or non-movable benefits or items to which the request relates, including its location; and
- 11) any court order relating to the assistance requested and a statement relating to the finality of that order.

4. All requests and supporting documents shall be officially signed and sealed by the relevant authorities.

ARTICLE 6 **LANGUAGE**

All requests and supporting documents provided by the Parties in accordance with this Treaty shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or into English language.

ARTICLE 7
EXECUTION OF REQUESTS

1. Requests for assistance shall be executed promptly in the manner requested by the Requesting Party, unless it is contrary to the law of the Requested Party.

2. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of circumstances, when they become known to the Requested Party, which are likely to cause a significant delay in the execution of the request.

3. The Requested Party may postpone the execution of the request if its immediate execution would interfere with any ongoing criminal matters in the Requested Party.

4. The Requested Party may also postpone the delivery of documents related to criminal matters if such documents are required for civil proceedings in that Party, in which case the Requested Party shall, upon request, provide certified copies of documents.

5. Before postponing the execution of a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

6. If the Requested Party postpones assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of postponement.

ARTICLE 8
CONFIDENTIALITY, DATA PROTECTION AND
LIMITATIONS ON USE

1. The Requesting Party shall protect and not use or disclose any information, personal data or evidence obtained under this Treaty in any investigation, prosecution, or proceedings other than that described in the request without the prior consent of the Central Authority of the Requested Party.

2. The Requested Party shall, upon request, keep confidential any information which might indicate that a request has been made or responded to. If the request cannot be executed without breaching confidentiality, the Requested Party shall so inform the Requesting Party, which shall then determine the extent to which it wishes the request to be executed.

3. Information or evidence that has been made public in the Requesting Party in a manner consistent with paragraphs 1 or 2 of this Article may thereafter be used for any purpose.

ARTICLE 9
TAKING TESTIMONY AND PRODUCING EVIDENCE
IN THE TERRITORY OF THE REQUESTED PARTY

1. A person in the Territory of the Requested Party from whom evidence is requested pursuant to this Treaty shall appear in order to testify or produce documents, records or articles of evidence in accordance to domestic law of the Requested Party.

2. If the person referred to in paragraph 1 of this Article asserts a claim of immunity or incapacity under the domestic law of the Requesting Party, the Requested Party shall notify the Requesting Party regarding that claim to decide on it before taking testimony or evidence. The Central Authority of the Requesting Party shall, upon request,

provide a certificate to the Central Authority of the Requested Party as to the existence of that right.

3. Where not contrary to its domestic law and, where appropriate, subject to the discretion of the competent judicial authority, the Requested Party may:

1) permit the presence of such persons specified in the request during its execution; and

2) permit such persons to ask questions of a witness giving testimony or evidence.

4. Evidence produced in the Requested Party or that has been subject of testimony taken under this article upon request from the Requesting Party, shall be authenticated in accordance with the domestic law of the Requested Party.

ARTICLE 10

TESTIMONY IN THE REQUESTING PARTY

1. A request under this Treaty may seek assistance in facilitating the appearance of a person in the territory of the Requesting Party for the purpose of giving evidence before a court or of being identified in or otherwise by his presence assisting any proceedings.

2. The Competent Authority of the Requested Party shall:

1) ask a person whose voluntary appearance in the territory of the Requesting Party is desired whether he agrees to appear; and

2) promptly inform the Competent Authority of the Requesting Party of his answer.

3. The Requesting Party shall pay the allowances and expenses related to assistance given under this Article.

4. The Requesting Party shall not subject the person appearing in its territory pursuant to the provisions of this Article to service of process, prosecution, detention or restriction of personal liberty, by reason of any acts or convictions that preceded his departure from the Requested Party, and the person shall not be prosecuted, detained or punished by reason of his testimony other than for perjury.

5. The immunity provided for by this Article shall cease fifteen days (15) after the person appearing has been formally notified by the relevant authority that his presence is no longer required or if the person has left the territory of the Requesting Party and voluntarily returned to it. The period of immunity may be extended to take account of circumstances beyond the control of the person appearing which do not include the commission of a criminal offence.

ARTICLE 11

PROVISION OF DOCUMENTS AND RECORDS

1. The Requested Party shall provide copies of documents and records in so far as they are open to public access.

2. The Requested Party may provide the Requesting Party with copies of any other unclassified document or record that are not stipulated in paragraph 1 of this Article.

ARTICLE 12
TEMPORARY SURRENDER OF PERSON DEPRIVED OF LIBERTY

1. A person deprived of liberty in the Requested Party may be provisionally surrendered to the custody of the Requesting Party for the purpose of assistance to giving evidence under this Treaty, if the person sought consents and the Central Authorities of the Parties agree.

2. Temporary surrender may be refused when the presence of the person deprived of liberty is necessary in a criminal trial in course in the territory of the Requested Party, when the surrender may involve prolonging the custody, or when for any other reason the Central Authority of the Requested Party should consider surrender inappropriate.

3. The authorities of the Requesting Party shall keep the person surrendered in custody for the entire duration of the person's stay in their territory. The period of custody in the Requesting Party shall be counted in terms of custody or sentence served. If the authorities of the Requested Party inform that the person need no longer to remain in custody, this person shall be set free immediately and the general rule set down in Article 10, Paragraph 4 and 5 of this Treaty shall be applicable.

4. The authorities of the Requesting Party shall return the surrendered person within the time set by the Requested Party, and in any case, as soon as this person's presence in the territory of the Requesting Party is no longer necessary.

ARTICLE 13
TRANSIT OF PERSONS IN CUSTODY

1. If a third party should surrender a person to one of the Parties, through the territory of the other Party, the other Party may, in accordance with provisions of this Treaty, approve transit of the person, if that person is not a citizen of that Party.

2. The Requested Party shall, subject to its national laws, have the authority and the obligation to keep the person in custody during transit.

ARTICLE 14
LOCATION ON OR IDENTIFICATION OF PERSONS OR ITEMS

If the Requesting Party seeks a location or identity of the persons or items in the territory of the Requested Party, the Requested Party shall use its best efforts to ascertain the location or identity subject to its national laws.

ARTICLE 15
SERVICE OF DOCUMENTS

1. The Requested Party shall use its best efforts to effect service of any document relating to or forming part of any request for assistance properly made pursuant to this Treaty by the Requesting Party, including any summons or other process requiring the appearance of any person before any authority or court in the territory of the Requesting Party. In accordance with Article 6 such documents will be accompanied by a translation into the language of the Requested Party or into English language.

2. The Central Authority of the Requesting Party shall transmit any request

for the service of a document requiring the appearance of a person before an authority or court in the Requesting Party within 90 days before the scheduled appearance.

3. The Requested Party shall:

1) return a proof of service in the manner specified in the request; or
2) notify the Requesting Party when service cannot be effected in the manner specified in the request, and in this case to present information or evidence as to either personal delivery or failure of delivery.

4. The Parties may serve to their nationals summons and documents and take statements from them through their diplomatic or consular offices;

ARTICLE 16 **SEARCH AND SEIZURE**

1. The Requested Party shall, to the extent its national law permits, carry out requests made in respect of a criminal matter in the Requesting Party for the search and seizure.

2. The competent authority of the Requested Party that had executed a request for search and seizure shall provide information in the form as may be required by the Requesting Party.

3. The Requesting Party shall observe any conditions required by the Requested Party in relation to any seized material which is delivered to the Requesting Party.

4. The Requesting Party shall provide an authenticated copy of the decision that is the base for the Request to be enclosed with the request for search of a person or premises, or for seizure, or temporary seizure of object.

ARTICLE 17 **RETURN OF ITEMS**

The Requesting Party shall return any item, including documents and records, furnished to it in execution of a request under this Treaty if the Requested Party so requires.

ARTICLE 18 **ASSISTANCE IN FORFEITURE PROCEEDINGS**

1. If one Party becomes aware of proceeds or instrumentalities of crimes that are located in the other Party and may be forfeitable or otherwise subject to seizure under the national laws of that Party, it may so inform of the other Party. If that other Party has jurisdiction in this regard, it may present this information to its authorities to take any decision in this regard and these authorities shall issue their decision in accordance with their national laws and report to the other Party on the action taken.

2. Each Party shall assist the other to the extent permitted by its respective national laws in proceedings relating to the forfeiture of the proceeds and instrumentalities of crimes, restitution to the victims of the crime and compensate them.

3. The Party that has custody over proceeds or instrumentalities of crimes shall dispose of them in accordance with its national laws. Either Party may transfer all or part of such assets, or the proceeds of their sale, to the other Party, to the extent

permitted by the transferring Party's national laws and upon such terms, as it deems appropriate.

ARTICLE 19
SHARING OF CONFISCATED ASSETS
OR THEIR EQUIVALENT FUNDS

1. In any case in which a Party is in possession of confiscated assets, and if the Requested Party consider that the co-operation has been given by the Requesting Party, the Requested Party may, at its discretion and in accordance with domestic law, share those assets or their equivalent funds with the Requesting Party.

2. A request for asset sharing shall be made within one year from the date of entry of the final order of confiscation, unless otherwise agreed between the Parties in exceptional cases.

ARTICLE 20
VIDEO CONFERENCE

For the purpose of this Treaty, the Parties may agree for the use of live video or all live television links or other appropriate communication facilities in accordance with the laws and procedures of both Parties if it is expedient and in the interests of justice.

ARTICLE 21
EXPENSES

1. The Requested Party shall meet the cost of fulfilling the request for assistance except that the Requesting Party shall bear:

1) the travel and accommodation expenses and any other allowances of a person who provides assistance pursuant to a request under Article 10 or 12 of this Treaty;

2) fees and expenses of experts and the translation of documents.

2. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the assistance can be provided.

ARTICLE 22
SETTLEMENT OF DISPUTES

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

ARTICLE 23
COMPATIBILITY WITH OTHER AGREEMENTS

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising from other international agreements.



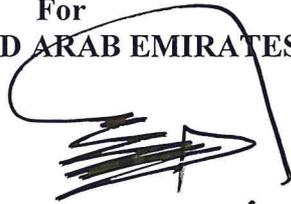
ARTICLE 24
RATIFICATION, ENTRY INTO FORCE,
AMENDMENT AND TERMINATION

1. This Treaty is subject to ratification.
2. This Treaty is coming into force thirty (30) days after the last notice through diplomatic channels by which the Parties are notifying each other about executed procedure of ratification in accordance with their legislation.
3. This Treaty may be amended through mutual written consent of the Parties in accordance with the same requirements of the ratification of this Treaty.
4. This Treaty is concluded for an indefinite period. Either Party may terminate this Treaty at any time upon a written notice to the other Party. Termination shall take effect six (6) months following the notification. However, any request received prior to the date of receipt of the notice to terminate shall continue to be governed by this Treaty until the request is executed.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Treaty.

DONE in duplicate at Abu Dhabi on this day 11 of September 2022, in Arabic, Serbian and English languages, all the texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For
THE UNITED ARAB EMIRATES



For
THE REPUBLIC OF SERBIA



**УГОВОР
О
УЗАЈАМНОЈ ПРАВНОЈ ПОМОЋИ У КРИВИЧНИМ СТВАРИМА
ИЗМЕЂУ
УЈЕДИЊЕНИХ АРАПСКИХ ЕМИРАТА
И
РЕПУБЛИКЕ СРБИЈЕ**

Уједињени Арапски Емирати и Република Србија (у даљем тексту: „Стране”),
вођени пријатељским односима између две државе и сматрајући потребним да се омогуће најшире мере узајамне правне помоћи у кривичним стварима, на основу важећих закона Страна,
сагласили су се о следећем:

**Члан 1.
Подручје помоћи**

1. Стране ће, у складу са одредбама овог уговора и одредбама њиховог националног законодавства, пружати једна другој најширу могућу помоћ у кривичним стварима.

2. У сврху овог уговора, кривичне ствари означавају истраге, кривична гоњења или поступке у вези са било којим кривичним делом које у време подношења замолнице за помоћ, спада у надлежност надлежних органа стране молиље.

3. Помоћ може бити пружена у вези са делима које се односе на таксе, пореске, царинске и девизне прекршаје или друга фискална кривична дела.

4. Помоћ обухвата:

1) уручивање или достављање докумената, позива и предмета;

2) проналажење и идентификовање лица и предмета;

3) извођење доказа, узимање исказа и испитивање лица;

4) привремену предају лица лишених слободе;

5) претрес, заплону и одузимање;

6) увиђај;

7) давање информација, докумената, записника и доказног материјала и омогућавање да лица која се налазе у притвору, или друга лица, сведоче или помажу у кривичним истрагама, кривичном гоњењу, или судским поступцима у страни молиљи;

8) праћење, сузбијање, заплону, конфисковање и враћање прихода и/или инструмената криминала; и

9) било коју другу помоћ коју страна молиља сматра неопходном, у складу са одредбама овог уговора као и са законом замољене стране.

5. Овај уговор се примењује само на пружање узајамне помоћи између Страна. Одредбе овог уговора не утичу на права физичких лица да прибаве, пређуте или искључе било који доказ или да онемогуће извршење замолнице.



Члан 2.
Размена података

Стране могу да размењују обавештења о својим прописима који су на снази и судску праксу у њиховим земљама који се односе на примену овог уговора.

Члан 3.
Централни орган

1. Централни органи су:
 - 1) за Уједињене Арапске Емирате - Министарство правде.
 - 2) за Републику Србију - Министарство правде,
2. У случају да нека од Страна промени свој централни орган, она ће у писаној форми обавестити другу Страну о тој промени, дипломатском путем.

Члан 4.
Основи за одбијање помоћи

1. Замољена страна може да одбије пружање помоћ:
 - 1) уколико би извршење замолнице могло угрозити суверенитет, безбедност, јавни поредак или друге интересе од суштинског значаја замољене стране;
 - 2) ако се замолница односи на кривично дело које је предмет истраге или кривичног гоњења у замољеној страни;
 - 3) ако се замолница односи на лице које би, ако би се процесуирало у замољеној страни за кривично дело за које се тражи помоћ, имало право да буде ослобођено на основу двоструког криминалитета;
 - 4) уколико се кривично дело за које се помоћ тражи односи само на повреду војних дужности, а не представља и кривично дело по обичном кривичном закону;
 - 5) ако замолница није сачињена у складу са одредбама овог уговора;
 - 6) ако кривично дело наведено у замолници није кривично дело по закону замољене стране.
2. Пре одбијања помоћи на основу одредаба овог члана, централни орган замољене стране ће се консултовати са централним органом стране молиље како би размотрили да ли помоћ може да се пружи под условима које она сматра неопходним. Ако страна молиља прихвати помоћ под тим условима, она мора поштовати те услове.
3. Ако централни орган замољене стране одбије да пружи помоћ, он ће обавестити централни орган стране молиље о разлозима за одбијање.



Члан 5. Форма и садржај замољница

1. Замољнице за правну помоћ ће бити сачињене у писаној форми. У хитним околностима, централни орган замољене стране може да прихвати замољницу достављену путем факса или мејла, у ком случају ће иста бити потврђена у року од 20 (двадесет) дана формалном замољницом, дипломатским путем.

2. Замољнице за правну помоћ треба да садрже:

- 1) назив надлежног органа који је сачинио замољницу;
- 2) сврху замољнице и врсту тражене помоћи;
- 3) кратак чињенични опис кривичног дела, његов законски назив, укључујући максималну казну за кривично дело на које се замољница односи и тренутни статус тог предмета;
- 4) опис доказа, информација или друге тражене помоћи;
- 5) разлоге и детаље било које појединачне процедуре или захтева које страна молиља тражи да буду примењени, уколико то није у супротности са националним законом замољене стране;
- 6) навођење временског рока у оквиру кога се тражи удовољење замољници;
- 7) посебне захтеве за поверљивост и разлоге за то; и
- 8) друге информације или обавезе које могу бити потребне по националном закону замољене стране, или које су иначе неопходне за правилно извршење замољнице.

3. Замољнице за правну помоћ могу такође, у неопходном обиму, да садрже и следеће информације:

- 1) идентитет, држављанство и локацију лица које је/су предмет истраге или кривичног поступка;
- 2) идентитет и локацију лица од кога се тражи сведочење;
- 3) идентитет и локацију лица коме се врши достављање, однос тог лица са кривичним поступком, и начин на који треба да се изврши достављање;
- 4) информације о идентитету лица које треба да се лоцира;
- 5) информације о идентитету и опис локације лица које треба претрести и предмета које треба запленити;
- 6) опис начина на који треба извести сведочење или узети исказ и забележити га;
- 7) списак питања која треба поставити сведоку или особи чије испитивање је затражено;
- 8) опис докумената, записника или доказног материјала које треба поднети, као и положај и статус лица од кога ће се тражити да их поднесе и, у мери у којој није другачије предвиђено, форму у којој треба да буду поднети и оверени;
- 9) изјаву о томе да ли су потребни сведочење или изјаве дате под заклетвом или са потврдом;
- 10) опис имовине и свих других материјалних и нематеријалних, покретних или непокретних, прихода или предмета на које се замољница односи, укључујући њихову локацију; и
- 11) сваки судски налог који се односи на тражену помоћ и изјаву која се односи на правоснажност тог налога.

4. Све замољнице и пропратни документи морају бити званично потписани и печатирани од стране надлежног органа.



Члан 6. Језик

Све замолнице и пропратна документа које Стране сачине на основу овог уговора ће бити достављени са преводом на званични језик замољене стране, или на енглески језик.

Члан 7. Извршење замолница

1. Замолнице за правну помоћ ће бити извршене брзо и на начин затражен од стране молиље, осим уколико је то у супротности са законом замољене стране.

2. Замољена страна ће обавестити страну молиљу о околностима које могу довести до значајнијег кашњења у извршењу замолнице, одмах након што оне постану познате замољеној страни.

3. Замољена страна може да одложи извршење замолнице ако би њено тренутно извршење могло имало утицај на кривичне ствари које су у току у замољеној страни.

4. Замољена страна, такође, може да одложи достављање докумената која се односе на кривичне ствари, ако су ти документи потребна за парнични поступак у тој Страни, у ком случају ће замољена страна, на захтев, дати оверене копије тих докумената.

5. Пре одлагања извршења замолнице, замољена страна ће размотрити да ли правна помоћ може да се пружи под одређеним условима.

6. Ако замољена страна одложи пружање помоћи, она ће одмах обавестити страну молиљу о разлозима за одлагање.

Члан 8. Поверљивост, заштита података и ограничење коришћења

1. Страна молиља ће заштитити и неће, без претходне сагласности централног органа замољене стране, користити или откривати било које информације, личне податке или доказе прибављене по овом уговору у било којој другој истрази, кривичном гоњењу, или кривичном поступку, осим оних наведених у замолници.

2. Замољена страна ће, на захтев, држати поверљивом сваку информацију која може да укаже на то да је замолница упућена, или да је на њу одговорено. Ако замолница не може бити извршена без повреде поверљивости, замољена страна ће о томе обавестити страну молиљу, која ће у том случају одредити обим у коме жели да замолница буде извршена.

3. Информација или доказ, који су постали јавни у страни молиљи, на начин који је у складу са ст. 1. или 2. овог члана, могу након тога да буду употребљени у било коју сврху.



Члан 9. **Сведочење и извођење доказа на територији замољене стране**

1. Лице на територији замољене стране од кога се тражи да сведочи по одредбама овог уговора, појавиће се ради сведочења или давања докумената или другог доказног материјала, у складу са домаћим прописима замољене стране.

2. Ако се лице на кога се односи став 1. овог члана позове на имунитет или неспособност по праву стране молиље, замољена страна ће обавестити страну молиљу о том позивању, како би о томе донела одлуку пре сведочења или извођења доказа. Централни орган стране молиље ће, на захтев, централном органу замољене стране дати потврду о постојању тог права.

3. Када није у супротности са њеним домаћим законом и, када је то применљиво, према процени надлежног судског органа, замољена страна може:

1) да дозволи присуство лица наведених у замолници током њеног извршења; и

2) да дозволи тим лицима да постављају питања сведоку који даје исказ или даје доказе.

4. Докази који су по захтеву стране молиље изведени у замољеној страни, или су били предмет сведочења обављеног на основу одредаба овог члана, биће оверени у складу са прописима замољене стране.

Члан 10. **Сведочење у држави молиљи**

1. Замолницом по овом уговору може да се тражи помоћ која се састоји у олакшавању појављивања неког лица на територији стране молиље ради сведочења пред судом, или идентификације или друге помоћи којом његово присуство помаже у поступку.

2. Централни орган замољене стране ће:

1) питати лице, чије добровољно појављивање на територији стране молиље је пожељно, да ли је оно сагласно са појављивањем; и

2) брзо обавестити централни орган стране молиље о његовом одговору.

3. Страна молиља ће сносити накнаде и трошкове који се односе на помоћ пружену на основу одредаба овог члана.

4. Страна молиља лицу које се појављује на њеној територији на основу одредаба овог члана, неће уручивати судске позиве, нити га подвргавати кривичном гоњењу, притвору или ограничењу личне слободе због било којих дела или пресуда који су претходили његовом одласку из замољене стране, и то лице неће бити кривично гоњено, притворено или кажњено због свог сведочења, осим за давање лажног исказа пред судом.

5. Имуитет који је предвиђен овим чланом престаје да важи 15 (петнаест) дана након што је лице које је позвано да сведочи од стране надлежног органа званично обавештено да његово присуство више није потребно, или ако је то лице напустило територију стране молиље и онда се добровољно вратило на исту. Период имунитета може да буде продужен због околности изван контроле лица које се одазвало позиву да сведочи, што не обухвата извршење неког кривичног дела.



Члан 11.
Давање докумената и доказа

1. Замољена страна ће дати копије докумената и доказа у мери у којој су они отворени за приступ јавности.

2. Замољена страна може дати страни молиљи копије било ког другог документа или доказа који нису поверљиви, а који нису наведени у ставу 1. овог члана.

Члан 12.
Привремена предаја лица лишеног слободе

1. Лице које је лишено слободе у замољеној страни може привремено да се преда страни молиљи ради сведочења по одредбама овог уговора, уколико се тражено лице сагласи са тим и ако се централни органи Страна договоре.

2. Привремена предаја може да се одбије када је присуство лица лишеног слободе неопходно у кривичном поступку који је у току на територији замољене стране, када предаја може да утиче на продужење лишавања слободе тог лица, или када, због било ког другог разлога, централни орган замољене стране сматра да је привремена предаја неприхватљива.

3. Надлежни органи стране молиље ће предато лице држати у притвору током целог боравка тог лица на њиховој територији. Време проведено у притвору у страни молиљи ће се урачунати у притвор или казну коју издржава у замољеној страни. Ако надлежни органи замољене стране обавесте страну молиљу да више није потребно да то лице буде у притвору, оно ће одмах бити ослобођено и примењиваће се опште правило наведено у члану 10. ст. 4. и 5. овог уговора.

4. Органи стране молиље ће вратити предато лице у року који је одредила замољена страна, и у сваком случају, када присуство тог лица на територији стране молиље више није потребно.

Члан 13.
Транзит лица у притвору

1. Страна уговорница може, у складу са одредбама овог уговора, да одобри транзит преко своје територије лица које нека трећа држава треба да преда другој Страни, под условом да то лице није држављанин Стране од које се тражи транзит.

2. Замољена страна ће, у складу са својим националним прописима, имати овлашћење и обавезу да то лице држи у притвору током транзита.

Члан 14.
Проналажење или идентификовање лица или предмета

Ако страна молиља тражи локацију или идентитет лица, или предмета, на територији замољене стране, замољена страна ће уложити све напоре да утврди тражену локацију или идентитет у складу са њеним националним законима.

Члан 15.
Уручење докумената

1. Замољена страна ће уложити све напоре да изврши уручење било ког документа који се односи на, или чини део, било које замолнице коју је прописно



сачинила страна молиља у складу са одредбама овог уговора, укључујући позиве или друга обавештења којима се тражи појављивање неког лица пред судом или другим надлежним органом на територији стране молиље. У складу са чланом 6. овог уговора уз те документе се доставља превод на језик замољене стране, или на енглески језик.

2. Замолницу за уручење докумената којима се тражи појављивање неког лица пред судом, или другим надлежним органом стране молиље, централни орган стране молиље ће доставити замољеној страни 90 дана пре предвиђеног појављивања.

3. Замољена страна ће:

1) вратити доказ о уручењу на начин наведен у замолници; или
2) обавестити страну молиљу ако уручење не може да се изврши на начин наведен у замолници, и у том случају доставља информацију или доказ, било о личном достављању или неуспелом достављању.

4. Стране могу својим држављанима да достављају позиве и документа и узимају исказе од њих преко својих дипломатских или конзуларних представништава.

Члан 16. Претрес и заплена

1. Замољена страна ће, у мери у којој то дозвољава њено законодавство, извршавати замолнице за претрес и заплenu које су сачињене у вези са кривичном ствари у страни молиљи.

2. Надлежни орган замољене стране који је извршио замолницу за претрес и заплenu ће дати информације у форми коју може да тражи страна молиља.

3. Страна молиља ће поштовати све услове које је тражила замољена страна у односу на заплeњени материјал који је предат страни молиљи.

4. Страна молиља ће обезбедиће да уз замолницу буде приложена оверена копија одлуке која је основ за претрес лица или просторија, или за трајно или привремено одузимање предмета.

Члан 17. Враћање предмета

Страна молиља ће вратити сваки предмет, укључујући документе и доказе, који су јој достављени при извршењу замолнице по одредбама овог уговора, ако замољена страна тако тражи.

Члан 18. Помоћ у поступцима одузимања

1. Ако једна Страна дође до сазнања да су приходи или средства проистекли из кривичних дела лоцирани на територији друге Стране и да они могу бити одузети или заплeњени по законодавству те Стране, она може да обавести другу Страну о томе. Ако та друга Страна има надлежност по том питању, она може да презентује ту информацију својим надлежним органима, који ће донети одлуку у складу са њиховим националним законодавством и обавестиће другу Страну о предузетој радњи.



2. Свака Страна ће помагати другој, у мери у којој то дозвољава њено законодавство, у поступцима који се односе на одузимање прихода и друге имовине простекле из кривичног дела, реституцију и компензацију жртвама.

3. Страна у чијем су поседу приходи или средства проистекли из кривичних дела, располагаће са њима у складу са својим законодавством. Свака Страна може да изврши трансфер тих средстава, у целости или делимично, или приходе стечене од њихове продаје, другој Страни у обиму који дозвољава законодавство Стране која врши трансфер, и под условима које она сматра одговарајућим.

Члан 19.

Подела одузете имовине или њене противвредности

1. У сваком случају у коме једна од Страна дође у посед одузете имовине, и ако замољена страна сматра да је страна молиља допринела томе, замољена страна може, уколико сматра за сходно и у складу са домаћим прописима, да подели ту имовину или њену противвредност са страном молиљом.

2. Замољница за поделу имовине ће бити достављена у року од годину дана од датума правноснажности налога за одузимање, осим ако се Стране другачије договоре у изузетним случајевима.

Члан 20.

Видео-конференција

У сврху овог уговора, Стране могу да се договоре о употреби видео или телевизијских веза или других одговарајућих средстава комуникације у складу са законима и процедурама обеју Страна, ако је то ефикасно и у интересу правде.

Члан 21.

Трошкови

1. Замољена страна сноси трошкове удовољавања замолници, изузев што страна молиља сноси:

1) трошкове путовања и смештаја и других надокнада лицу које пружа помоћ по одредбама чл. 10. или 12. овог уговора;

2) трошкове и хонораре вештака и превођења докумената.

2. Ако постане очигледно да извршење замолнице захтева ванредне трошкове, Стране ће се консултовати да би одредиле услове под којима помоћ може бити пружена.

Члан 22.

Решавање спорова

Сваки спор који проистекне из тумачења, примене или имплементације овог уговора биће решаван дипломатским путем, ако се централни органи о томе не договоре.



Члан 23.
Однос са другим уговорима

Помоћ и процедуре предвиђене овим уговором неће ослободити ниједну Страну од њених обавеза које проистичу из других међународних уговора, или њених националних закона.

Члан 24.
Потврђивање, ступање на снагу, измене и раскид

1. Овај уговор подлеже потврђивању.
2. Овај уговор ће ступити на снагу тридесет (30) дана након пријема последње ноте којима се уговорне стране, дипломатским путем, узајамно обавештавају о завршеном поступку потврђивања у складу са њиховим законодавством.
3. Овај уговор може бити измењен уз обострану писану сагласност Страна. Измене ступају на снагу на исти начин предвиђен за ступање на снагу овог уговора.
4. Овај уговор је закључен на неодређено време. Свака Страна може да раскине овај уговор достављањем обавештења у писаној форми. Уговор ће престати да важи по истеку шест (6) месеци од дана пријема обавештења о раскиду. Међутим, свака замолница која је примљена пре датума пријема обавештења о раскиду, наставиће да буде решавана по овом уговору до њеног извршења.

У потврду наведеног, доле потписани, са пуним овлашћењем својих Влада, су потписали овај уговор.

Овај уговор је сачињен у Абу Дабију дана 11. септембра 2022. године, у два оригинална примерка, сваки од њих на арапском, српском и енглеском језику, с тим да су сви текстови подједнако веродостојни. У случају неслагања у тумачењу овог уговора, меродаван је текст на енглеском језику.

ЗА
УЈЕДИЊЕНЕ АРАПСКЕ ЕМИРАТЕ



ЗА
РЕПУБЛИКУ СРБИЈУ

